

الحكم في لحوم الهدايا  
التي تذبح بمنى في موسم الحج





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، ونستعين بالله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أما بعد: فإنني رأيت في جريدة الأهرام أقوالاً متعددة صادرة من علماء بلدان متباعدة كلها تحوم حول موضوع دماء المناسك والهدايا التي تذبح بمنى وقت موسم الحج، وينددون بأن تركها بعضها فوق بعض أنه إضاعة للمال، وينددون كما يُرددون بأن إهمالها بهذا الوضع أنه من مناهي الشرع، وينحون بالملام على تركها بهذه الصفة، وينقل بعضهم عن بعض صورة البشاعة والشناعة، وقد قلد بعضهم بعضاً في الحملة عليها، وهم مجتهدون ويغفر الله لنا ولهم.

وإن المشكلة كل المشكلة فيها هو شدة الزحام حيث يطأ بعضهم بعضاً بالأقدام، والذي لم يُعهد له نظير في شيء من الأزمان أو البلدان، حتى لو كان بين الرجل، وبين ذبيحته عشرة أقدام لما استطاع الوصول إليها بالسهولة، ولما تمكن من حملها إلى محله، والحجاج في يوم العيد هم أجوع ما يكونون للحم لعدم توفره لديهم وعدم قدرتهم على الوصول إليه وعلى حمله إلى منازلهم، لهذا يشتد شوقهم إلى أكل اللحم في يوم العيد، وينظرون إليه نظر الحُداة، ولا يسعد بالتعم بأكله في خاصة هذا اليوم إلا الجلداء الأقوياء الذين يشقون الصفوف الزحام ويخوضون الدماء بالأقدام، فينقلون منه ما يشتهون أكلاً وادخاراً وبيعاً، غير أن الذبح والسلخ والتطيف ليس من الشيء الهين، ولا كل أحد يستطيعه، فيأخذ أحدهم في عملية الذبح والسلخ والتطيف والتقطيع قدر ساعة كاملة، فما بالك بالملايين من ذبح الإبل والبقر والغنم؛ إذ تنظيماً في مثل هذا المكان الضيق والوقت القصير مُشَقِّ إلى حد النهاية، فهم يعجزون كل العجز إلى توصيل هذه اللحوم إلى الحجاج في منى وإلى الفقراء من أهل مكة، ولا شك أن المطالبة بذبحها وسلخها وتنظيفها أنه أشق؛ إذ هو من تكليف ما لا يستطيع، والله لا يكلف نفساً إلا وسعها، ولو فرضنا أن

الحكومة عملت عملها في تنظيم هذه اللحوم لتوزيعها، فلا شك أن فقراء الحرم هم أحق بها وأهلها؛ إذ هم المخصوصون بها في كتاب الله وسنة رسوله فلا معنى لعدولها عنهم.

ولو وزّعت هذه اللحوم المركومة لما وسع الشخص الواحد من الحجاج مثقال بيضة من اللحم، وقد أدخل علماء السنة الذبح في عقائدهم، فقررروا أن من الشرك بالله الذبح لغير الله لقوله سبحانه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي - أَي: ذبيحتي - وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup> لا شريك له<sup>(٣)</sup>، وعن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لعن الله من ذبح لغير الله، لعن الله من لعن والديه، لعن الله من آوى محدثاً، لعن الله من غير منار الأرض". رواه مسلم.

إن الأمم في قديم الزمان كانوا يقدمون قرابين من الإبل ومن البقر والغنم وغير ذلك من الشيء الكثير، فمتى قبلت منهم قرابينهم نزلت نار من السماء فأحرقتها، وهذا معنى قوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلاَّ نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِينَا بَقْرَبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾<sup>(٤)</sup>، لقد استفحل أمر ذبح القرابين عند العرب وعلى قبور عظمائهم وهي قرابين شركية يقول بعضهم:

وإذا مررت بقبره فأعقر به كوم<sup>(٤)</sup> الهجان وكل قرن سابح

فحرم الإسلام سائر الذبح لغير الله كالذبح للقبر والذبح للزار فكلها من الذبح لغير الله.

ولما قدم وفد خولان على النبي صلى الله عليه وسلم مسلمين فقال لهم رسول الله: "ما فعل عم أنس؟" وكان لهم صنم يعبدونه يسمونه "عم أنس". فقالوا: قد أبدلنا الله به ما جئتنا به، وقد بقيت منا بقايا من شيخ كبير وعجوز كبيرة متمسكين به، ولو قدمنا عليه لهدمناه فإننا منه في غرور وفتنة. فقال رسول الله: وما أعظم ما رأيتم من فتنته؟ فقالوا: لقد أسنتنا - يعني أجدبنا - سنة حتى كنا نأكل الرمة فجمعنا ما قدرنا عليه

(١) سورة الكوثر: ٢ . (٢) سورة الأنعام: ١٦٢ - ١٦٣ .

(٣) سورة آل عمران: ١٨٣ . (٤) يعني بالكوم: السمان من الإبل، والقرن السابح: الحصان.

حتى اشترينا مائة ثور ونحرناها كلها قرباناً لعم أنس، وتركنا السباع تردها، ونحن والله أحوج إليها من السباع، ولقد رأينا العشب يوارى محازم الرجال، ويقول قائلنا أنعم علينا "عم أنس"، وهذا من فنون عملهم وتوسعهم في شركهم حكاة العلامة ابن القيم في كتاب الوفود من زاد المعاد ص ٥٠ الجزء الثالث.

فأبطل الإسلام سائر الذبائح الشركية وحرم أكلها على اختلاف أنواعها، وأثبت الذبائح الشرعية كنسك التمتع والقران، وكذا ما أُهْدِيَ للحرم من إبل وبقر وغنم، وكجزاء الصيد ودم الإحصار، وما وجب بترك واجب أو فعل محظور، ومثله الأضحية والعقيقة والمنذور ذبحه لله، فكل هذه من الذبائح الشرعية التي أثبتها الإسلام ونزل فيها القرآن، وكان النبي ﷺ يبعث جملة كثيرة من الإبل إلى البيت حتى قدرت بمائة ناقة، وكان هديه فيها أن يعلق النعل على رقابها، ويشق طرف سنامها حتى يسيل منه الدم، فيعرف الناس أنها هدي فيحترمونه. تقول عائشة: "فتلت هدي قلائد النبي ﷺ فلم يمتع من شيء كان مباحاً له" وكان يأمر سائق الهدى متى عطب شيء منه بأن يذبحه ولا يأكل هو ولا رفقته شيئاً منه، فلو عطب الهدى كلها لذبحها ولم يأكل هو ولا رفقته شيئاً منه وترك السباع تأكله؛ لكونه قد بلغ الهدى محله، فبلغت النية مبلغ العمل فيه، قالت هذا الكلام في معارضتها لما رواه مسلم عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال: "إذا دخل هلال ذي الحجة فممن أراد أن يضحى فلا يأخذ من شعره وأظفاره شيئاً" وقالت عائشة: إنما قال هذا فيمن أحرموا بالحج، أما الأضحية والأمر بكف اليد عن أخذ الشعر والظفر فلم يثبت عنه شيء من ذلك، تعني أن الحديث انقلب على أم سلمة، وعائشة هي أعلم بالحديث من أم سلمة.

وقد نحر الرسول ﷺ وأصحابه هديهم بالحديبية حين صددهم <sup>المسر</sup> كون عن إتمام عمرته، وحيث جرى عقد الصلح بينه وبين سهيل بن عمرو نيابة عن قريش، فنحر هديه، وحلق رأسه، ولبس ثيابه، ورجع إلى بلده المدينة، وترك الهدى مذبوحاً يأكله من رغب فيه، والحديبية تقع خارج الحرم، حتى إنهم إذا أرادوا أن يصلوا فريضة من الصلاة دخلوا في الحرم.

وأهدى عام حجة الوداع مائة بدنة، نحر منها ثلاثاً وستين بيده، عدد عمره الشريف، وهي صواف على قوائمها الثلاث معقولة يدها اليسرى، وكان يطعنها بالحرية بين أصل العنق والصدر، ووكل علياً فنحر ما بقي منها، ومن جملتها بعير في أنفه برة من ذهب لأبي جهل. يقول الله: ﴿وَالْبَدَنَ جَعَلْنَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ إِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطَعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣٦﴾ لَنْ يَبَالَ اللَّهُ لِحُومِهَا وَلَا دِمَائِهَا وَلَكِنْ يَبَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. فشرع الله سبحانه هذا الذبح للحيوان تشرفاً وتكريماً ليوم عيد الحج الأكبر وأيام منى حتى تكون أعياد المسلمين عالية على أعياد المشركين وما يقربونه فيها لألهتهم من القرابين، كما قال سبحانه: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا نَسِكًا لِذِكْرِهِمْ اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾<sup>(٢)</sup>. ثم ذكر سبحانه أن تعظيم هذا الذبح في مثل هذا اليوم وفي أيام التشريق أنه من تعظيم حرمان الله، ومن الدليل على إيمان القلب وانقياد الجسم لطاعة الله عز وجل. فقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾ لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعٌ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحْلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(٣)</sup>. وفسر ابن عباس تعظيم الشعائر باستسمان الهدى واستحسانه. وقوله: "فكلوا منها" أمر منه سبحانه بإباحة الأكل من هدي المتعة والقران، والأمر للإباحة، والقانع هو: السائل، والمعتر هو: الذي يتعرض لك لتراه فلا تتساه من لحم الهدى. وفي هذه الآية الرد الصريح على من زعم عدم التوقيت لمكان ذبح مناسك الحج وكونه محجوجاً بالقرآن في قوله سبحانه: (ثم محلها إلى البيت العتيق) ثم وضحت السنة ذلك فيما رواه أبو داود وابن ماجه أن النبي ﷺ قال: "منى كلها منحر، وفجاج مكة كلها منحر" فلم يُصب من زعم عدم التوقيت لمكان الذبح.

(١) سورة الحج: ٣٦ - ٣٧.

(٢) سورة الحج: ٣٤.

(٣) سورة الحج: ٣٢ - ٣٣.

فالقول بإخراج الهدي الواجب كهدي المتعة والقران عن محله بمكة إلى البلدان البعيدة لإنقاذ أهلها من الجوع، إنه من الخطأ الواضح الذي لا مبرر له إلا التقليد .

وإن الناس بمكة وبمنى وقت الحج أكثر من أن يُحصون، وكلهم في حاجة إلى اللحم، وقد لا يستطيع أكثرهم على حصوله من أجل شدة الزحام الذي يزداد عاماً بعد عام لعوامل لم تكن معروفة في السنين السابقة، منها: فتح مشارق الأرض ومغاربها بالآلات الحديثة من الطائرات والسيارات والسفن وسائر الوسائل التي قضت بقصر المسافة وتسهيل السفر، حتى صارت الدنيا كلها كمدينة واحدة وكأن عواصمها بيوت متقاربة، وقد أشارت المعجزة إلى الإخبار بهذا الشيء قبل وقوعه كما روى ابن أبي الدنيا عن مكحول مرسلاً أن رجلاً قال: (يا رسول الله متى الساعة؟ قال: "ما المسؤول عنها بأعلم من السائل، ولكن لها أشراط وتقارب أسواق" وفي البخاري من أشراطها تقارب الزمان. وليس من الممكن أن يفسر تقارب الأسواق بانضمام الأرض بعضها إلى بعض، ولكن بالآلات البرية والبحرية والهوائية وسائر الوسائل الناقلة للذوات والأصوات، والتي كان الناس قبلها يقاسون الشدائد في الأسفار، يسيرون مدة طويلة من الزمان ولا يبلغون منتهى قصدهم من هذه الدار، أضف إليه ما يعرض لهم من المهالك والأخطار، وما يلاقونه من المخاوف والأوجال؛ لكون الحاج في زمن لم يبعد في التاريخ كان هدفاً للأغراض ونهباً للأعراب، ويُعدون الاعتداء عليه بالنهب والسلب من أعظم وسائل الكسب، ولأجله يكون الحجاج بجملتهم قليلين، ولا يحج في الغالب منهم إلا من كان قريباً من مكة، أما أهل البلدان البعيدة فلا يحج منهم إلا النادر لبعده الشقة وشدّة المشقة ووحشة الطريق ونصب وسائل التعويق، فهم لا يستطيعون لوصوله حيلة ولا يهتدون سبيلاً.

كيف الوصول إلى سعاد ودونها قُلُّ الجبال ودونها حتوفُ

الرَّجُل حافية ومالي مركب والكف صفر والطريق مخوف

أما الآن وفي هذا الزمان فقد قصرت المسافات، وسهلت المواصلات، ودكت عقبات التعويق، وقطع دابر قطاع الطريق، وزد عليه حصول الأمن المُستتب في

أنحاء الحرم وسائر السبل المفضية إليه، حتى إن الناس فيه آمن منهم في أوطانهم، فمن أجله قوض الناس إلى الحج من كل فج، فأقبلوا إليه يجأرون، وهم من كل حذب ينسلون، وفي كل عام يزيدون. يقول الله: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٢٧﴾ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴿٢٨﴾﴾ (١). والأيام المعلومات هي عشر ذي الحجة، ومنها يوم عرفة الذي هو أفضل أيام الدنيا، كما أن الأيام المعدودات المذكورة في قوله سبحانه: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (٢). يعني: بالأيام المعدودات أيام التشريق.

وحكى القرطبي عن الحافظ ابن عبد البر وغيره الإجماع على أن الأيام المعدودات هي أيام منى وهي أيام التشريق الثلاثة من حادي عشر ذي الحجة إلى الثالث عشر منه (٣).

ويؤيده حديث عبد الرحمن بن يعمر عند أحمد وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم قال: إن ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله ﷺ وهو واقف بعرفة فسألوه فأمر منادياً ينادي "الحج عرفة من جاء ليلة جمع - أي: مزدلفة قبل طلوع الفجر - فقد أدرك، وأيام منى ثلاثة أيام: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾. وأردف رجلاً ينادي بهن بهذه الكلمات ليعرف الناس الحكم. وهو أن من أدرك عرفة ولو في الليلة التي ينفر بها الحاج إلى المزدلفة للمبيت فيها وهي الليلة العاشرة من ذي الحجة فقد أدرك الحج، وأن أيام منى ثلاثة وهي التي يرمون فيها الجمار، وينحرون فيها هديهم وضحاياهم، فمن فعل ذلك في اليومين الأولين منها جاز له. ومن تأخر إلى الثالث جاز له. بل هو الأفضل لأنه الأصل، وفيه زيادة في

(١) سورة الحج: ٢٧ - ٢٨ .

(٢) سورة البقرة: ٢٠٣ .

(٣) انظر: تفسير القرطبي المجلد الثاني الجزء الثالث ص ١ .

العبادة. فالحديث مفسر للأيام المعدودات، وعليه العمل عند أهل العلم كما قال الترمذي في جامعه. وبيّنت السنة أيضاً أن ذكر الله تعالى في هذه الأيام هو التكبير أديار الصلوات وعند ذبح القرابين وعند رمي الجمار وغير ذلك من الأعمال.

فمن أجله اشتد الزحام، وشق على الخاص والعام، وقد بذلت حكومة المملكة العربية السعودية حرسها الله جميع وسائل التسهيل والتطهير ووسائل الصحة ومحاربة الأوبئة، نسأل الله أن يوفقهم لسعادة الدنيا والآخرة.

والحاصل أن هذه اللحوم بمنى والتي يستبشع الناس رؤيتها ويتمنون نقلها إلى البلدان الضعيفة أهلها أنها لو قسمت هذه اللحوم بين الحجاج والمقيمين بمكة لما وسع الشخص الواحد قدر بيضة منها، وأن الحكومة وغير الحكومة عاجزون عن إيصالها إلى الفقراء الموجودين بمنى وبمكة، فما بالك بتكليفهم إلى تطعيمها في الملبات ثم إرسالها إلى الخارج، إن هذه الدعوى تستحق بأن لا يستجاب لها، ولو فرضنا أنه لا يأكلها إلا الكلاب والسباع فإن في كل كبد رطبة أجر كما روى البخاري في صحيحه في قصة المرأة البغي حيث رأت كلباً يلهث عطشاً فنزعت له موقها فسقته فشكر الله لها ذلك فغفر لها. وفي رواية قالوا يا رسول الله! وإن لنا في البهائم لأجراً؟ فقال: "في كل كبد رطبة أجر". فالهدي متى بلغ محله وسمى الله صاحبه عليه ثم نحر فإنه يجزئ سواء أكل أو ترك، وقد روى ثابت بن ضحاك أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إنني نذرت أن أنحر إبلاً ببوانة - وهي موضع معروف - فقال رسول الله: "أفيها وثن من وثائن الجاهلية يعبد؟" قال: لا. قال: "هل فيها عيد من أعيادهم؟" قال: لا. قال: "فأوف بترك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا في ما لا يملك ابن آدم". ولم يستفصل رسول الله ﷺ عن هذه الإبل وهل يوجد فقراء يأكلونها أو لا يوجد، وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال، فكانه قال انحرها سواء أكلها الأوامد أو بهائم الوحوش.

وسئل أحد العلماء عن رجل نحر هديه وتركه ولم ير أحداً أكل منه، فأجاب بأنه يضمه بمثله أن يذبح بدله، وهذا الجواب واقع غير موقعه الصحيح لأنه بمثابة من يوجب على كل شخص حراسة هديه في تلك البقعة المخاضة من الدماء إلى أن

يجد من يأكله، وهو من تكليف ما لا يطاق، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، فالأكل مباح ومستحب وليس بواجب.

ثم نرجع إلى بقية الكلام في الدماء الواجبة فجزاء حلق الرأس للمحرم يفعل في أي مكان في الحرم وخارجه. كما نحر رسول الله ﷺ دم الإحصار في الحديبية. أما جزاء الصيد فإنه وقت نزول القرآن كان الصيد يمشى بين الإبل بحيث تتاله أيدي الناس ورماحهم كما قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَلُوْنَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ﴾<sup>(١)</sup>. وفي هذا الزمان قد انقطع الصيد فلا نطيل الكلام في موضوع جزاء ما هو معدوم، ومثله الهدى الذي يساق إلى الحرم.

يبقى الذبح المستحب كذبح الأصحية، فالعلماء لا يستحبون الجمع بين ذبح المتعة والقران وذبح الأصحية، بل يكفي ذبح المتعة والقران عن ذبح الأصحية، كما في البخاري أن النبي ﷺ ضحى عن نسائه بيقر يعني بذلك نسك الحج، فالهداية التي تُهدى إلى الحرم قد انتهى عمل الناس بها في هذا الزمان لانتهاء من يعمل بها مع كونها سنة مشهورة معمولاً بها في صدر الإسلام ولا تزال باقية. أما جزاء اللبس والطيب وحلق الرأس فإنه يفعل في أي مكان في داخل الحرم وخارجه، ومثله المحصر، وقد نحر رسول الله ﷺ هديه بالحديبية وحلق رأسه ولبس ثيابه. ثم رجع إلى المدينة ولا نطيل الكلام في موضوعه وهو واضح مشهور.

وقد قال العلامة ابن القيم في إعلام الموقعين في شأن ذبح القرابين من الهدايا ودماء النسك والأضاحي، ولو لم يكن من الحكمة إلا تعظيم شعائر الله وإظهارها وعلم الناس بأن هذه قرابين الله عز وجل تُساق إلى بيته تذبح له ويتقرب بها إليه عند بيته كما يتقرب إليه بالصلاة إلى بيته عكس ما عليه أعداؤه المشركون الذين يذبحون لأربابهم ويصلون لها. فشرع لأوليائه وأهل توحيده أن يكون نسكهم

(١) سورة المائدة: ٩٤.

وصلاتهم لله وحده، وأن يظهروا شعائر توحيده غاية الإظهار ليعلو دينه على كل دين، فهذه هي الأصول الصحيحة التي جاءت السنة بها ولله الحمد<sup>(١)</sup>.

وقد وجد من العلماء من يقول بجواز ذبح النسك كدم المتعة والقران في اليوم السابع والثامن والتاسع من عشر ذي الحجة أخذاً منه برواية عن الإمام الشافعي بناءً على أن دم المتعة والقران هو دم جبران.

والنبي ﷺ خطب الناس يوم عيد النحر فقال: "أي يوم هذا؟" فسكتوا فقال: "أليس يوم النحر"؟، لأن كل الناس من الحجاج والمقيمين وسائر أهل الأمصار كلهم يذبحون لله في هذا اليوم وفي سائر أيام التشريق فسُمي يوم العيد بيوم النحر، واليوم الأول من أيام الليسر<sup>١</sup> تق يسمى يوم القر، واليوم الثاني يسمى يوم النضر، واليوم الثالث يسمى يوم الرؤوس، ثم ينتهي الذبح بغروب الشمس. وحقق العلامة ابن القيم في زاد المعاد أن ذبح النسك في المتعة والقران أنه دم نسك وليس بدم جبران؛ لكون الحج والعمرة في حق المتمتع والقارن تامين بدون نقص.

والحق أن من قال بجواز ذبح النسك في أيام السابع والثامن والتاسع من ذي الحجة فإنه بمثابة من قال بجواز ذبح الأضحية قبل عيد النحر، والنبي ﷺ خطب الناس يوم العيد فقال: "إنا نريد أن نصلي ثم نحر، من فعل هذا فقد أصاب سنتنا، ومن ذبح قبل ذلك فإنما هي شاة لحم قدمها لأهله".

ولما طاف النبي ﷺ بالبيت ومعه أصحابه وسعوا بين الصفا والمروة فقال لهم: "لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة، فمن كان منكم ليس معه هدي فليحل وليجعلها عمرة"، فقام سراقه بن مالك بن جعشم فقال: يا رسول الله ألعامنا هذا؟ فقال: "بل لأبداً أبداً دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة"، فحل الناس كلهم، وقصروا رؤوسهم، ولبسوا ثيابهم ما عدا رسول الله ﷺ، ومن كان معه هدي كأبي بكر وعلي فقد بقوا على إحرامهم ولم يحلوا منه إلا يوم العيد بعدما رموا جمارهم ونحروا هديهم. لقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ

(١) انظر: إعلام الموقعين (٢/٢٥٥) تحت عنوان إشعار الهدى.

حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ<sup>(١)</sup> ومحلّه المكاني هو منى ومكة، ومحلّه الزماني هو يوم العيد وأيام التشريق الثلاثة.

وأما تشنيعهم بإحراق اللحوم بمنى أو بدفنها، فإن الخطب فيها يسير إذ هي من الأمر الحقيق فلا تحتمل النكير؛ إذ كل شيء يضر ولا ينفع فالتنار أولى به. والتصد من هذا التحريق أو الدفن للحم هو اتقاء تعفن اللحم الذي ينشأ عنه الوباء، وقد حرق الصحابة المصاحف المخالفة لمصحف عثمان صيانة لمصحف الإمام عن الزيادة فيه أو النقصان وهي أعلى وأجل من تحريق بقايا هذه اللحمان. ولأن مكة كسائر بلاد الحجاز معروفة بشدة الحر، ويسرع تعفن اللحم إليها في أول يوم تذبح فيه الدابة، وهو لحم، وما لجرح بميت إيلام. ثم إن نحر مناسك الحج كدم المتعة والقران هي من أعمال التحلل من الحج كالوقوف بمزدلفة ورمي الجمار وحلق الرأس وطواف الإفاضة كلها تفعل في الحرم في خاصة يوم العيد وأيام التشريق فلو أخرها عن هذه الأيام لم تصح، أو أخر نحر النسك إلى بلده فإنما هي شاة لحم قدّمها لأهله وليست من النسك في شيء.

أما إخراج لحوم الهدايا والنسك والهدايا إلى البلدان <sup>الضعيفة</sup> أهلها فإنه جائز، فقد رأينا الناس في السنين السالفة ينشرون اللحم لتجفيفه في منى ثم يحملونه معهم إلى بلدهم بدون نكير، وإنما سمي أيام التشريق لكون الناس يشرقون أي يجففون فيها اللحم، وقد ضاقت الأرض على الناس اليوم بما رحبت فلم يتمكنوا من عمل كانوا يفعلونه سابقاً. والنبى ﷺ كان قد نهى عن ادخار اللحوم فوق ثلاثة أيام من أجل الدافة التي دقت من فقراء اليمن، ثم إنه رخص لهم في ادخارها فقال: "كلوا وادخروا". لهذا كان الصحابة يحملون معهم قديد اللحم إلى المدينة، ولا شك أن إرسال هذه اللحوم إلى البلدان الضعيفة خير من إحراقها أو دفنها، وسيأتي الزمان الذي تتمكن فيه الحكومة أو إحدى الشركات إلى تنظيم هذه اللحوم للانتفاع بها والتمتع بأكلها، وما ذلك على الله بعزيز.

(١) سورة البقرة: ١٩٦ .

ولسنا في رسالتنا هذه نحاول تفتير الهمم، ولا حل عزائم الأمم، وإنما نتكلم على الأمر الواقع الذي نشاهده بالعيان، وكونه من الصعب بمكان لقوة معارضة المانع للمقتضى، وقد تسنح الفرصة للحكومة أو لإحدى الشركات في تنظيم هذا العمل على حسب ما يرضي الناس، ثم إرساله إلى المستحقين من المستضعفين في الخارج، وما ذلك على الله بعزيز، إذ هذا أفضل من دفته وإحراقه الذي هو ضياع المال وقد قيل:

ولم يُحفظ مُضاعُ المجد شيء من الأشياء كالمال المضاع

وقد رأيت في إحدى المجالات بالمملكة العربية السعودية بيان إحصاء ما يذبح في موسم الحج فأفاد قائلاً إنه يتم ذبح سبعمئة ألف رأس من الإبل والبقر والغنم في عيد يوم النحر، وفي اليوم الثاني مائتي ألف رأس، وفي اليوم الثالث مائة ألف رأس من الحيوان، ولهذا كانت المشكلة في تراكم هذه الأعداد الضخمة في هذا الوقت القصير، والناس لا يتمكنون من الذبح والسليخ والتطهير إلا خلال أربع ساعات تقريباً، ثم يفرون ويهربون من الشمس إلى الظل، وأكثر العمال مشغولون بالعيد في بيوتهم.

وأفاد صاحب المقالة بأن هذا الحيوان يفسد أي يسرع إليه التعفن في مدة ساعتين من الذبح كما هي تحت ظروف درجات الحرارة العالية، وكذلك لا يوجد في العالم أجمع مصنع أو مجموعة مصانع تعمل لمدة ثلاث ساعات فقط أو ست ساعات لتصنيع سبعمئة ألف من الحيوان ثم يقف بقيمة العمل. انتهى.

وهذا هو السبب الذي قلنا إن تنظيم هذه اللحوم في هذه الأيام القصيرة وفي خاصة منى المزحومة بالخيام وبالحيال وبالأوتاد حتى لا يوجد بقعة خالية لنشر اللحم بها. لهذا قلنا إن تنظيم اللحم متعذر فهو من تكليف ما لا يستطاع.

وإذا شئت أن تُعصى وإن كنت قادراً فأمر بالذي لا يُستطاع من الأمر

قلنا هذا إيضاحاً للعذل وإثبات واسع العذر مما قد يرجف به المرجفون، والله أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



**قولهم: العقد شريعة المتعاقدين**





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، ونستعين بالله، ونصلي ونسلم على محمد رسول الله.

أما بعد: لقد سمعت من قذائف القوانين قول بعضهم "العقد شرعة المتعاقدين" يعنون بذلك العقد الذي ينظمه القانون المدني، ويبنون حكمهم عليه مع قطع نظرهم عما يجيزه الشرع أو يحرمه، فلا قيمة لأحكام الشرع عندهم أو في عرفهم. فهذه الكلمة بهذه الصفة تفتح باب الشر فتجعل الحلال حراماً، فالزنا في عرفهم وقانونهم متى وقع بطرق الرضا فهو جائز قطعاً، وكذلك اللواط بين الذكور، ومثله أكل الربا أضعافاً مضاعفة فإنهم يرونه في عرفهم جائزاً قطعاً، وكذا القمار وبيع الخمر وشراؤه وبيع الخنزير فكل هذا يرونه جائزاً وحلالاً. لكون القانون المدني مقتبساً من القانون الفرنسي هو الرائج الآن في البلدان العربية، والذي يتصدر الحكم بموجبه القضاة المدنيون، وهذا كله باطل ولا يعتد به ولا نفاذ لحكمه بطرق الشرع، لقول النبي ﷺ: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد". وقال: "كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط، قضاء الله أحق".

وسمعت من بعضهم قولهم: "الرضا شرعة المتعاقدين" وهذه الكلمة بهذه الصفة لا تبقي من الإسلام وأمور الحلال والحرام ولا تذر. والله سبحانه أرسل رسله، وأنزل كتبه، وشرع أحكامه، وبيّن حلاله وحرامه ليقوم الناس بالقسط، أي بالعدل، فقال سبحانه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ...﴾<sup>(١)</sup>. فالكتاب هو الهادي إلى الصواب، والميزان هو العادل يبين الهدى من الضلال.

إن قولهم: "الرضا شريعة المتعاقدين" هي حملة على القرآن والسنة وأحكام الشريعة الإسلامية، ومثله قولهم: "العقد شرعة المتعاقدين" فليس كل عقد يسوغ

بأن يكون شريعة للناس؛ فإن العقد منه الحق ومنه الباطل. والحق أن شريعة المتعاقدين هو حكم الله ورسوله، لقوله سبحانه: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(١)</sup>.

ومثله قول الرسول: "المسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً". ومثله: "الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً". وفي الصحيحين من حديث النعمان بن بشير أن النبي ﷺ قال: "الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس".... الحديث. لكن القليل من الناس هم الراسخون في العلم والفهم يعرفون هذه المتشابهات، فيلحقون الحلال بالحلال والحرام بالحرام بمقتضى الدلائل والأحكام، والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً".

ثم إن الأصل في العقود "الإباحة" حتى يقوم دليل التحريم، وذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله إلى أن الأصل في العقود والشروط "الحظر" إلى أن يقوم دليل الإباحة، وهذا هو مذهب الظاهرية وعليه تدل نصوص الإمام الشافعي وأصوله. وذهب الإمام مالك إلى أن الأصل في العقود الإباحة إلا ما دل الدليل على تحريمه، وعليه تدل نصوص الإمام أحمد وأصوله وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن الأصل في العقود الصحة والجواز ولا يحرم ويبطل منها إلا ما دل الشرع على إبطاله وتحريمه بنص صحيح أو قياس صريح، قال: وأصول الإمام أحمد المنصوص عنه تجري على هذا القول ومالك قريب منه. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقد نهج هذا المنهج العلامة ابن القيم رحمه الله قال: في "الإعلام".

(١) سورة النساء: ٥٩ .

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٣٢/٢٩).

الخطأ الرابع "فساد اعتقاد من قال إن عقود المسلمين وشروطهم ومعاملتهم على البطلان حتى يقوم دليل الصحة، فإذا لم يقدّم دليل على صحة عقد أو شرط أو معاملة، استصحّبوا بطلانه فأفسدوا بذلك عقوداً كثيرة من معاملات الناس وشروطهم بلا برهان من الله، بناء على هذا الأصل، وجمهور الفقهاء على خلافه، وأن الأصل في العقود والشروط الصحة حتى يقوم الدليل على البطلان، وهذا القول هو الصحيح، فإنه لا حرام إلا ما حرم الله ورسوله، كما أنه لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله، ولا دين إلا ما شرعه الله ورسوله). انتهى(١).

فهذه القوانين الوضعية المخالفة لشرع الله الحكيم يجب أن ترد إلى شرع الله الحكيم، فقد أعطى الله كل ذي حق حقه. وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (٢) يعني المباحة في شرع الله، أما القوانين الوضعية فإنه لا قيمة لها في شرع الله الحكيم كما قيل:

لا وافق الحكم المحل ولا هو استوفى الشروط فكان ذا بطلان

والنبي ﷺ قال: "إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها"، تلك حدود الله فلا تعتدوها، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه. وحدود الله: محرماته، والبشر محكومون وليسوا بحاكمين - وإنما سمي المسلم مسلماً لاستسلامه لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة. ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (٣).

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٤).

(١) انظر: إعلام الموقعين (٢٥٩/١) تحت فصل: الأصل في الشروط الصحة أو الفساد.

(٢) سورة المائدة: ١ .

(٣) سورة الأحزاب: ٣٦ .

(٤) سورة النور: ٥١ .

والنبي ﷺ قال: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد". وقال: "كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو كان مائة شرط، قضاء الله أحق".

إن كلمة "العقد شريعة المتعاقدين" هي كلمة كفر، واعتقادها كفر، والعمل بها كفر. تزيع المسلمين عن معتقدتهم الصحيح ثم تقودهم إلى الإلحاد والتعطيل والتزيغ عن سواء السبيل، فهي تنقض عرى الإسلام عروة عروة بحيث يكون الناس بها أشر من الجاهلية الأولى، فيستبيحون نكاح الأمهات والبنات بناء على الرضا الواقع بينهم.

وقد ذكّرتي هذه القاعدة الطاغية الباغية خصومة بين أخوين شقيقين يرث أحدهما الآخر، فاشتد الخصام بينهما فتواتقا وتكاتبا على أنه لا يرث أحدهما الآخر، فأشعرتهما بحكم الله ورسوله، وأن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا يحق لشخص أن يقطع صلة الإرث الذي شرع الله، فهذا الاتفاق باطل، وكتابته باطلة، ومن مات منهما ورثه أخوه رغم أنفه.

وقد لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له وسماه "التييس المستعار" مع كون هذا النكاح وقع بالتراضي، ومثله نكاح المحارم وذوات الأزواج.

والحق أن يقال: إن الرضا الذي لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً، أشبه "الشرط" فإن المسلمين على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً. ومثله الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً.

ثم إن كتب الفقه الإسلامي من شتى المذاهب لا تغادر صغيرة ولا كبيرة مما عسى أن يقع فيها النزاع بين الناس، وهي مقتبسة من القرآن والسنة ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup>. فبالفوا في استنباط الأحكام وتصنيفها على حسب اجتهادهم، المصيب له أجران، والمخطئ له أجر.

فقلوا عليهم لا أبا لأبيكموا من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا  
أو لئنك قومي إن بنوا أحسنوا البنا وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

(١) سورة النساء: ٨٣ .

والنبي ﷺ لعن بائع الخمر ومشتريها وعاصرها ومعتصرها وشاربها وساقبها وحاملها والمحمولة إليه، وكل هؤلاء وقع بطرق التراضي بينهم فشملتهم اللعنة. ومثله حديث: "لعن رسول الله آكل الربا ومؤكله و كاتبه وشاهديه" لوقوع الرضا بينهم في عمله فشملتهم اللعنة أيضاً.

ولما قسم سبحانه الموارث بين الورثة وأعطى كل ذي حق حقه ختمها بقوله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿١﴾.

والحاصل: أن قولهم "الرضا شرعة المتعاقدين". هي كلمة باطلة والحقيقة أنها صيغت لتكون مفتاحاً لكل شر، وهي معنى قولهم: "العقد شرعة المتعاقدين" فإنهم لا يعنون فيها العقد الصحيح الذي لا يخالف فيه أي مسلم، وإنما يعنون بها العقد على أي صفة وقع، فهي من شرعة قوانين الخارجين عن الدين الذين لا يرجون عند الله ثواباً ولا يخافون عقاباً: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (٢). ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٣). وقال: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ (٤).

إن كثرة استمرار هذه الكلمة على أسماع الناس وأبصارهم وروجان كتب القوانين من بينهم، قد أثرت فيهم شيئاً من التهاون من منكرات الجرائم ككبيرة الزنا، فقد كان في صدر الإسلام يرمج الزاني المحصن متى ثبت الزنا عليه

(١) سورة النساء: ١٣ - ١٤ .

(٢) سورة المائدة: ٥٠ .

(٣) سورة آل عمران: ٨٥ .

(٤) سورة المائدة: ٤٩ .



باعترافه أو بالبينة، ولا تأخذهم فيه لومة لائم، ومن يهن الله فما له من مكرم، وقال: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١). وخطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إن الله بعث نبيه بالكتاب وكان فيما أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها فرجم رسول الله الزاني المحصن ورجمنا معه، وإني أخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله، فيضل بترك فريضة أنزلها الله، وإن الرجم حق على من زنى إذا أحصن إذا كانت البينة أو الحبل أو الاعتراف. رواه البخاري.

وإن أكبر تأثير وقع بالناس من تهاونهم بهذه الجريمة هو كثرة الابتلاء بها وتعاقب القوانين على عدم العقاب عليها؛ لكون المنكرات متى كثرت على القلب ورودها، وتكرر في العين شهودها؛ ذهبت عظمتها عن القلوب شيئاً فشيئاً، إلى أن يراها الناس فلا يرون أنها منكرات، ولا يمر بفكر أحدهم أنها معاص، وذلك بسبب سلب القلوب نور التمييز والإنكار، على حد ما قيل: إذا كثرت الإمساس قل الإحساس. فالحكم بالقوانين ونصب القضاة لتنفيذها وروجان كتبها بين الناس، فإنها تعود بالضرر وفساد الأخلاق على خاصة الشباب وعامة العباد والبلاد كما قيل:

الدين يشكو بلية من فرقة فلسفية  
لا ترى الشرع إلا سياسة مدنية  
وؤثرون عليه مناهج جدلية

إن هؤلاء الشباب من أبناء المسلمين متى تخرج أحدهم من إحدى المدارس الأجنبية رجع إلى أهله وبلده وأخذ يبيث جرائم تلك التعاليم السيئة التي حملها من المدرسة، حتى يصير فتنة على أهله وأقاربه وسائر من يقاربه.

كما قال تعالى في حق الغلام: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ فَخَشِيَ أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ (٨٠) فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَوَةً وَأَقْرَبَ رَحْمًا (٢).

(٢) سورة الكهف : ٨٠-٨١.

(١) سورة النور: ٢ .

إن عقيدة الإلحاد هي جرثومة الفساد وخراب البلاد وفساد أخلاق العباد، ومتى سطا الإلحاد على قلب أحد هؤلاء الأولاد فإنه يطيش به عن مستواه إلى حالة الفجور والطفيان ومجاوزة الحد في الكفر والكبر والفسوق والعصيان، فيمقت الدين، ويهزأ بالمصلين الراكعين الساجدين، حتى كأنه إنما تعلم العلم لمحاربة الدين وأهله من أجل أنه لم ينطبع في قلبه محبته، ولم يذق حلاوة حكمته، وإنما كان حظه من العمل محض دراسته حبراً على ورق. ثم زال عن قلبه بزواله عنه حتى لم يبق معه أثر منه.

ومتى جهر هؤلاء بإلحادهم في بلادهم، وأمنوا من العقاب فيما يقولون، فإنهم حينئذ يفيضون بفنون من الطعن في الدين بإلقاء الشبهات والتشكيكات التي تزيغ العوام وضعفة العقول والأفهام عن معتقدتهم الصحيح وعن دينهم، ثم تقودهم إلى الإلحاد والتعطيل والزيف عن سواء السبيل، فيصيرون فتنة في الأرض وفساداً كبيراً.

وحتى الذين لا يعتقدون اعتقادهم، ولا يساهمونهم في آرائهم، فإنهم لن يسلموا من مضار أفكارهم، وأقل شيء كون الضعف والوهن يلم بأركان عقائدهم، ثم يسري هذا الفساد وسوء الاعتقاد إلى أهلهم وأولادهم. لأن أكثر الناس مقلدة في دينهم، بحيث يقلد بعضهم بعضاً في الأخلاق والعقائد، وقد قال بعض السلف إنه ما ترك أحد الحق وعدل عنه إلى الباطل إلا لكبر في نفسه، ثم قرأ: ﴿سَأَصْرَفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾ (١).

وقد قال بعض الحكماء في أخلاق الكُتَّاب: "قد قال أهل الفطن إن محض العمى هو التقليد في الزندقة لأنها إذا رسخت في قلب امرئ تقليداً فإنها تطيل جراته على الدين وأهله ويتعلق على أهل الجدل إفهامه". انتهى.

(١) سورة الأعراف: ١٤٦ .

وقد قيل:

عمي العيون عموا عن كل فائدة لأنهم كضروا بالله تقليداً

إن الله سبحانه في كتابه وعلى لسان نبيه قد نظم حياة الناس أحسن نظام بالحكمة والمصلحة والعدل والإحسان والإتقان: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾<sup>(١)</sup>. أي صدقاً في الأقوال وعدلاً في الأحكام، فلو أن الناس آمنوا بتعاليم دين الإسلام وانقادوا لحكمه وتنظيمه، ووقفوا عند حدوده ومراسيمه لصاروا به سعداء، ولما حصل بينهم بغي ولا طغيان ولا اعتداء؛ لأنه يهدي للتي هي أقوم. وقد جعل الله شرعة الإسلام بمثابة الخاتمة للشرائع قبلها، فهي شرعة كافة البشر عربهم وعجمهم يقول الله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وقال: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾<sup>(٣)</sup>. فشرعة الإسلام هي شرعة الرحمة والحنان والإحسان ليست بخرج ولا أغلال، يقول الله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٤)</sup> الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(٥)</sup> قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا<sup>(٦)</sup>. وصار أكثر الناس في هذا الزمان بمثابة من يعطي صاحبه ثمرة فيسخطها فيعطيه جمرة، وإن الناس باستبدالهم القوانين عن أحكام شرعة الدين هم بمثابة من يفر عن الرمضاء إلى النار.

إن الله سبحانه لما قسم الميراث بين الناس في سورة النساء ختمها بقوله: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ بَيْنَ اللَّهِ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ

(١) سورة الأنعام: ١١٥ .

(٢) سورة سبأ: ٢٨ .

(٣) سورة الأعراف: ١٥٨ .

(٤) سورة الأعراف: ١٥٦ - ١٥٨ .

بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١﴾. أي: لتألا تذلوا، فالحكم بمساواة الأنتى للذكر فيما فرض الله فيه التفاضل بين الأولاد والبنات وبين الإخوة والأخوات هو كفر بما أنزل الله من الكتاب وضلال مبين: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿٢﴾.

لقد مكث المسلمون ثلاثة عشر قرناً وقضاتهم يحكمون بينهم بالشرعية الإسلامية التي جعلها الله لجميع خلقه شرعة ومنهاجاً، وإنما سميت الشرعية من أجل أنها مقتبسة من كتاب الله وسنة رسوله، فهي الشرعية التي جعلها الله لجميع خلقه في قوله سبحانه: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ ﴿٣﴾.

وفي بداية القرن العشرين ضعف العلم، وعُدم الراسخون في الفقه، وأخذ الناس يعللون القضاة بدعوى أنهم يعللون الأحكام، ولا يهتمون بأمر الناس، فتعلقت قلوبهم بالقوانين وهي لم تكن موجودة في البلدان الإسلامية قبل ذلك الوقت، فكانوا كالمستجيرين من الرمضاء بالنار، من أجل أن القوانين تبيح لهم الربا والزنا وشرب الخمر ولا تعاقب على شيء من ذلك، فأثرت في الناس شيئاً من الذل والضعف في مجتمعهم، وإنما ضعف المسلمون في هذه الأزمان الأخيرة، وساءت حالهم، وانتقص الأعداء بعض بلدانهم كله من أجل أنه ضعف عملهم بالإسلام، وساء اعتقادهم فيه، وصار فيهم منافقون يدعون إلى نبذه، ويدعون إلى عدم التقيد بحدوده وحكمه، ويدعون إلى تحكيم القوانين بدله، ولأجله صاروا جديرين بزوال النعم، والإلزام بالنقم، لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، وقد وقع بهم ما حذرهم نبيهم بقوله: "وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله إلا جعل الله بأسهم بينهم شديداً".

رواه ابن ماجه والبيهقي. والله أعلم.



(٢) سورة يونس: ٢٥ .

(١) سورة النساء: ١٧٦ .

(٣) سورة الشورى: ١٣ .